المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-09-2006 العـــدد : 13966
الصفحـات : 4 المسلسل : 26

في كلمتها أمام مؤتمر القمة الرابع عشر لدول حركة عدم الانحياز..

المملكة: سياسة القوة والاملاء في العلاقات بين الدول أدت لتفشي العنف والإرهاب في العالم

كتب - طلعت وفـــا:

■ حذرت المملكة من ان انتهاج سياسة القوة والاملاء في العلاقات بين الدول من شأنه ان يؤدي الى نتائج سلبية على الوضع العالمي كتفشي العنف وتنامي ظاهرة الارهاب.

وفي كلمتها امام مؤتمر القمة الرابع عشر لدول حركة عدم الانحياز والتي القاها صاحب السمو الأمير د. تركي بن محمد بن سعود الكبير رئيس الوفد دعت المملكة المجتمع الدولي ان لا يترك الفرصة لهؤلاء الارهابيين بأن يستغلوا الاخطاء التاريخية التي تسببت في قيام قضايا لا تزال تنتظر الحلول العادلة والدائمة.

وأكدت المملكة انه في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والأحداث المتلاحقة يصبح العالم بأمس الحاجة لتعزيز اواصر التفاهم والتقارب وانتهاج سبيل الحوار الحضاري بين الامم والشعوب.

وفيما يلي نص كلمة المملكة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

يسرني ان اتقدم لكم بخالص التهنئة لتوليكم رئاسة مؤتمر قمة عدم الانحياز ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من حكمة وخبرة ودراية سيقود مؤتمرنا هذا الى ما نصبو اليه جميعاً، كما نود ان نعرب عن جزيل الشكر والتقدير لكوبا رئيساً وحكومة وشعباً وللمسؤولين في العاصمة هافانا لاستضافة هذا المؤتمر وللتسهيلات الممتازة التي قدمت للوفود المشاركة. كما لا يفوتني ان اشكر حكومة ماليزيا على ما قدمته خلال فترة رئاستها لحركة عدم الانحياز والانجازات المتميزة التي تمت خلال تلك الفترة.

كما يشرفني انقل اليكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وتمنياته ان تكلل اعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح والتوفيق، مع امنياته لفخامة الرئيس فدل كاسترو بالشفاء العاجل.

السيد الرئيس

لقد قامت حركة عدم الانحياز من اجل تجسيد مصالح العالم الثالث ووضع مبادئها في خدمة السلام العالمي وتحقيق افضل الروابط والعلاقات بين دول العالم كافة انطلاقاً من مبدأي المساواة والعدالة ومن اجل مساندة الشعوب المستعمرة للفوز باستقلالها وتأييد حق تقرير المصير، وحيث ان حركة عدم الانحياز ليست تكتلاً دولياً يشارك بشكل او بآخر في الصراعات والصدامات بين الدول الكبرى لهذا التفت حولها شعوب ودول العالم النامي ويتزايد عدد اعضاء حركتنا بمرور السنين بعد ان اثبتت التطورات والاحداث الدولية صلابتها وجدوى مبادئها وقدرتها على الاستمرار في اداء دورها ورسالتها.

فبعد مرور ٤٥ عاماً على انشاء حركة عدم الانحياز تزداد الحاجة الى التمسك بهاوتفعيل دورها في عالم تبدو في الاوضاع الدولية والاقليمية اليوم اكثر اضطراباً والعلاقات الدولية يسودها غياب العدالة ويشوبها انعدام التوازن ويحكمها مفهوم القوة وتجاهل القانون الدولي وعدم الاكتراث بقرارات الشرعية الدولية وتشويه لمبدأ حق الدفاع عن النفس واستغلال مبادئ حقوق الانسان.

انما يتعرض له المجتمع الدولي من تحديات كثيرة ومصاعب شتى ادت الى انتهاج سياسة القوة والاملاء في العلاقات بين الدول وكان ذلك على حساب التوازن بين الحقوق والواجبات والمسؤولية المشتركة مما تركت آثارها السلبية على احداث العالم فتبلدت المفاهيم واختلفت الارتباطات واصبح العالم مضطرباً تنظمه قواعد طارئة وتوجهه اتجاهات عارضة واتبعت المعايير المزدوجة وكل ذلك ادى الى تفشي ظاهرة العنف وابتليت الانسانية بشيوع ظاهرة الارهاب التي لم يختص بها مجتمع دون آخر وهي ليست نتاج ثقافة معينة او دين محدد وانما هي تعبير عنيف وتطرف لا تحترم الانسان وحقوقه والمبادئ الانسانية التي نشأ عليها ولهذا راح ضحيته الكثير من الابرياء ودمر الكثير من الممتلكات، فبلادي كانت ضحية لهذه الظاهرة الخطيرة مثلها مثل كثير من الدول ولكنها عقدت العزم للتصدي لها ومحاربتها بشتى الطرق والسبل والتعاون مع الدول الاخرى والمجتمع الدولي للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي هي غريبة على مبادئنا واخلاق مجتمعنا مما استوجب معه تضافر الجهود الدولية للتصدي لها والتعاون في مكافحتها.

السيد الرئيس

ان موقف المملكة العربية السعودية من الارهاب كان ولا يزال واضحاً وموضوعياً ومسؤولاً، فالمملكة ترفض الارهاب بجميع اشكاله وتدين مظاهره وتتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على هذا الشر العالمي ولقد اكدت المملكة العربية السعودية دعمها التام لقرارات

مجلس الأمن ذات الصلة بالارهاب واتخذت الخطوات اللازمة لسد أي ثغرة قد تستغل لغير الاعمال المشروعة ونجحت في القبض على الكثير من الإرهابيين، وافشلت مخططاتهم وانضمت إلى تسع معاهدات واتفاقيات دولية ضد الاعمال الارهابية بالإضافة إلى الاتفاقية العربية واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الأطار فقد اقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة العربية السعودية في عاصمتها الرياض خلال شهر فبراير ٢٠٠٥م انشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة يتناول هذه الظاهرة الشريرة من مختلف جوانبها ويسعى إلى التعاون الدولي للتصدي لها ومكافحتها.

السيد الرئيس

لاخلاف على ضرورة القضاء على ظاهرة الإرهاب وتقديم مرتكبي هذه الاعمال الإجرامية إلى العدالة، ولكن لكي يكون التصدي للإرهاب فاعلا وناجعا فمن الاهمية بمكان ان لايقوم على الاخذ بالثأروالانتقام ولا ان يكون مجرد رد فعل للغضب والالام، فهذا الشر الذي يقبع في ظلام الخوف والاحباط يتكاثر في ظل الكراهية وخيبة الأمل ويتغذى على الجهل والفقر ويتقوى بالظلم والعدوان، ومن هذا المنطلق فواجب على المجتمع الدولي أن لايترك فرصة لهؤلاء الارهابيين بأن يستغلوا الاخطاء التاريخية التي تسببت في قيام قضايا لاتزال تنتظر الحلول العادلة والتسوية الدائمة.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-09-2006 العـــدد : 13966
الصفحـات : 4 المسلسل : 26

السيد الرئيس

لقد اختار العرب السلام كخيار استراتيجي وبذلوا كل ما بوسعهم من اجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الاسرائيلي ووقفت المملكة العربية السعودية مع مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقها في مدريد عام ١٩٩١م وساهمت في دفع المباحثات الثنائية بين الجانبين العربي والاسرائيلي إلى الأمام وشاركت في مختلف اللجان الخاصة بالمباحثات متعددة الاطراف وشاركت في مباحثات اللجنة الرباعية، كما تقدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمبادرة للسلام تضع الحل الشامل والعادل والتسوية الدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي وتضمن الأمن والاستقرار لكل دول المنطقة وتبنت القمة العربية الرابعة عشرة في بيروت هذه المبادرة حيث اصبحت مبادرة عربية تعبيرا عن ارادة جماعية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

ولكن اسرائيل اصرت ولاتزال تصر على تجاهل هذه المبادرة وامعنت في خيار العدوان وارهاب الشعب الفلسطيني فعطلت عملية السلام واجهضت المفاوضات وانتهجت التسويف والمماطلة والالتفاف حول كل ما التزمت به ليستمر احتلالها للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بذرائع باطلة وحجج واهية، ولازالت صور العدوان الاسرائيلي الوحشي على غزة والضفة الغربية ماثلة للعيان.

وبسبب تعثر عملية السلام نتيجة تعنت اسرائيل وعدم رغبتها في احلال السلام في الشرق الأوسط وفق الشرعية الدولية، قررت الدول العربية اعادة طرح مسألة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية في الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية على مجلس الأمن وتحميله مسؤوليته لتنفيذ قراراته واثبات مصداقيته، لقد اثبتت اسرائيل بقرارين من الأمم المتحدة وقضت الجمعية العامة بقرارها رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م بتقسيم فلسطين إلى دولتين احدهما عربية والثانية إسرائيلية وعلى المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة تنفيذ ذلك باعتباره ساهم في صياغة واصدار الكثير من القرارات مسؤولية وضع حد لمحنة ومعاناة الشعب الفلسطيني بسبب عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية وعلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة والمطالبة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧م.

السيد الرئيس

وفي لبنان الذي تعرض لعدوان اسرائيلي غاشم وما احدثه من قتل للأبرياء وخراب ودمار وتشريد للسكان وتدمير للبنية التحتية بشكل غير مسبوق لاتزال آثار هذا العدوان الوحشي ماثلة في ذاكرة ووجدان الإنسانية وفي ضمير الشعوب المحبة للسلام ودليلاً صارخاً على الطبيعة العدوانية الإسرائيلية، ولهذا فانه حري بالمجتمع الدولي أن يقف إلى صف لبنان ويمد له يد العون والمساعدة لازالت آثار العدوان واعادة اعمار ما دمرته الحرب التي لم يكن طرفا فيها والحفاظ على أمنه واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان عدم تكرار مثل هذه الاعمال العدوانية التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء.

السيد الرئيس

وفيما يتعلق بالشأن العراقي ومايشهده من عدم استقرار في اوضاعه الداخلية، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى دعم جهود الحكومة العراقية للتغلب على هذه المصاعب وتأييد المصالحة الوطنية ونبذ العنف وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الضيقة والسعي الجاد إلى تحقيق توافق وطني عريض يمكنه من تكريس الأمن والحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقلال لكي يستأنف دوره الايجابي والبناء على الساحة الدولية.

السيد الرئيس

ان المملكة العربية السعودية التي حرصت على الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والالتزام باحكامها اكدت على الدوام حرصها على إنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الاسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب المملكة العربية السعودية عن قلقها العميق اداء تعنت اسرائيل ورفضها الانضمام إلى المعاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية للمراقبة الدولية، حيث ان استمرار البرنامج النووي الإسرائيلي خارج نظام عدم الانتشار يشكل تهديداً للأمن والاستقرار اقليمياً ودولياً وينال من مصداقية المعاهدة ذاتها.

السيد الرئيس..

إن استقرار وأمن المنطقة لا يمكن تحقيقه عبر السعي أو الرغبة في حيازة أو تطوير الأسلحة ذات التدمير الشامل، بل من خلال التعاون والتفاهم وتحمل كل طرف مسؤوليته في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وعدم التدخل في شؤون الطرف الآخر، حيث ان استقرار المنطقة ومصالحها مسؤولية جماعية لا تتحقق إلاّ من خلال مراعاة وحرص كل طرف على مصالح ومشاغل الطرف الآخر وابعاد المنطقة عن بؤرة الصراعات وما يصحبها من توتر وأزمات.

السيد الرئيس..

في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والأحداث المتلاحقة فإن المجتمع الدولي في أمس الحاجة إلى تعزيز أواصر التفاهم والتعاون والتقارب، ولهذا فإن الحوار الحضاري بين الشعوب والأمم يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك، وحري بنا ان نستلهم هذه المبادئ والقيم من تراثنا الحضاري والديني وان يكون ذلك عوناً لنا في تقريب وجهات النظر المختلفة بدلاً من إلقاء اللوم والانتقادات على حضارة أو دين، فالأديان السماوية تدعو وتحث على التعاون والتواصل وتهدف إلى حث البشر وتشجيعهم على العطاء الفكري والحضاري واحترام الإنسان وحقوقه وذلك لما فيه مصلحة البشرية واسعادها.

في زمن العولمة السيد الرئيس والتطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات باتت مصالح الدول متداخلة ومرتبطة بعضها البعض ولم يعد بالامكان التغاضي عن مشاكل ومعاناة الشعوب الأخرى لبعدها الجغرافي أو اختلافها الثقافي أو تباينها الحضاري والعقائدي ولتحقيق

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-09-2006 العـــدد : 13966
الصفحـات : 4 المسلسل : 26

التنمية المستدامة لابد من تعزيز التعاون الدولي وفتح أسواق الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية وعدم فرض القيود والعوائق للحد من قدرات الدول النامية على المنافسة ويتوجب إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة لجميع الدول لترشيد استخدام الموارد ولتسهيل متابعة تنفيذ سياسات التنمية المستدامة، مع احترام ثقافات وحضارات المجتمعات الأخرى.

ان الفجوة بين المستفيدين من العولمة وهي الدول المتقدمة وباقي الدول النامية والأقل نمواً آخذة في الاتساع مما أوجد خللاً في التوازن الدولي، ولقد أثبتت الأحداث السياسية ان التدهور الاقتصادي وما نتج عنه من فقر وبطالة وغيرها من العوامل التي تهدد مصادر العيش والأمن للإنسان وتؤدي إلى اضطرابات وصدامات قد يصعب حصرها في مواطنها ومنعها من تجاوز الحدود ومن هنا فإن الحاجة ماسة إلى شراكة دولية لوضع استراتيجيات مدروسة للتنمية، والمشكلة ليست فقط في ضآلة المساعدات فحسب وإنما أيضاً في عدم التوصل إلى حلول جذرية حازمة وفاعلة لتمكين الشعوب من الامساك بزمام تنميتها والعمل على تطوير إمكاناتها وقدراتها.

السيد الرئيس..

إن أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والأقل نمواً مشكلة الديون المجحفة، والمملكة العربية السعودية وهي دولة نامية قد أسهمت في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والأقل نمواً فاعتمدت وقدمت مساعدات كثيرة وقروضاً إنمائية ميسّرة عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف حيث بلغت تلك المساعدات والقروض خلال العقود الثلاثة الماضية ما جملته ٨٣ بليون دولار تمثل ما نسبته ٤٪ من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج المحلي للمملكة استفاد منه ٧٣ بلداً نامياً في مختلف القارات، كما ساهمت المملكة في تخفيف الديون فتنازلت عن ما يزيد على ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأكثر احتياجاً، وهذا لا يشمل مساعداتها الإنسانية لمواجهة الكوارث فالمملكة العربية السعودية لم تتقاعس يوماً في تلبية نداء الاستغاثة بل كانت ومازالت في الصدارة بعيداً عن أي اعتبارات سياسية أو دينية وهي تمد يد العون والمساعدة انطلاقاً من شعورها الإنساني الصرف وإيمانها بضرورة المشاركة الدولية في الإنقاذ والاغاثة لمن يحتاجها.

وفي الختام، السيد الرئيس، استطاعت حركة عدم الانحياز في الماضي ان تخفف من حدة المواجهة بين القوى الدولية الكبرى وان تسهم في دعم تحقيق العدالة والحرية وذلك من خلال مساندتها لحركات الاستقلال وتضامنها مع كفاح الشعوب ووقوفها مع مبدأ حق تقرير المصير ونبذها لسياسة القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية وتفعيلها لقيم العدل ومبادئ المساواة التي قامت عليها الحركة والتي تمثل دعائم مستمرة للشرعية الدولية، ومن هذا المنطلق فإن حركتنا مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تسخير تلك المفاهيم والقيم في عالم سادته مفاهيم بسط النفوذ والسيطرة وتغليب المصالح الضيقة على مصالح المجتمع الدولي.